



دولة ليبيا



قرار المجلس الأعلى للقضاء

رقم (١٢٦) لسنة 2026 م

بتشكيل لجنة وتحديد مهامها

المجلس الأعلى للقضاء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006 م بشأن نظام القضاء، وتعديلاته.
- وعلى الحكم الدستوري رقم (6 لسنة 73ق) الصادر عن الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في 2026/01/28 م .
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة وحرصاً على توفير الرعاية الصحية المناسبة لأعضاء الهيئات القضائية التي تستوجب سرعة اتخاذ الإجراءات .
- وعلى ما تداوله المجلس الأعلى للقضاء في اجتماعه العادي (الرابع والعشرون) لسنة 2026 م المنعقد بتاريخ 2026/08/26 م .

قـــــــــــــــــرر

مادة (1)

تشكل لجنة من السادة الآتية أسماؤهم :

- | | |
|----------|---|
| رئيساً " | 1- الأستاذ المستشار: علي بلعيد علي عبد القادر |
| عضواً " | 2- الأستاذ محامي عام : علي عمر راشد الكويل |
| عضواً " | 3- السيد: عيسى عبد النبي رمضان |

مادة (2)

تتولى اللجنة، المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار المهام التالية :

- 1- تلقي الطلبات المقدمة من السادة أعضاء وموظفي الهيئات القضائية لغرض العلاج بالخارج وذلك للحالات المرضية المستعصية والحرجة .
- 2- التواصل والتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة وذلك لتسهيل الإجراءات التي تكفل تمكين مقدمي الطلبات بالنسبة للحالات المستعصية والحرجة من تلقي العلاج بالخارج .
- 3- إعطاء الأولوية للحالات المرضية التي تستدعي تدخلاً عاجلاً أو التي يترتب على تأخير علاجها خطر على حياة مقدم الطلب وذلك بناء على التقارير الطبية الحديثة والمعتمدة المرفقة بالطلب .
- 4- استكمال المستندات والتقارير الطبية اللازمة فور تلقي الطلب وسرعة انجازها ومتابعتها حتى استكمال الإجراءات اللازمة للعلاج .
- 5- إعداد توصيات وتقارير دورية عن أعمال اللجنة ورفعها إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء .

مادة (3)

تُكلف اللجنة برفع تصور عملي للاستفادة من خدمات صندوق التأمين الصحي العام طبقاً للتشريعات النافذة في هذا الشأن وعرضه على المجلس الأعلى للقضاء لاتخاذ ما يلزم بشأنه من إجراءات .

مادة (4)

تُراعى السرية التامة للحفاظ على البيانات والتقارير الطبية المتعلقة بطلبات العلاج ولا يجوز تداولها أو الإفصاح عنها إلا بالقدر اللازم لاتخاذ إجراءات العلاج .

مادة (5)

للجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة به لإنجاز مهامها .

مادة (6)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه .

المجلس الأعلى للقضاء



صدر في : 20 / ربيع الآخر / 1448 هـ .
الموافق : 14 / سبتمبر / 2026 م .
المجلس . / الشّعواني